www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 11 سبتمبر 2022 م | 15 صفر 1444 هـ | الأحد | No. 4369

يتوقع أن يفوق عشرة مليارات دينار في الموازنة العامة للسنة المالية 2022/2023

"الشال": تحويل فائض الميزانية إلى "احتياطي طوارئ" يجنبنا أزمة سيولة جديدة

في صيف 2020 أراد وزير المالية الحصول على 7 مليارات دينار كانت أرباحا محتجزة لدى مؤسسة البترول حتى لا يعجز عن سداد الرواتب

دعا تقرير الشال الاقتصادي إلى إنشاء ما أسماه "احتياطي طوارئ"، يحول إليه معظم الفائض المتوقع تحقيقه في الموازنة العامة للسنة المالية 2022/2023 والذي قد يفوق قليلاً عشرة مليارات دينار، بتأثير ارتفاع أسعار النفط في الأسواق، خلال الفترة الأخيرة، وذلك بهدف تجنب حدوث أزمة اختناق سيولة مماثلة لحريقها في صيف 2020، إضافة إلى ضرورة التحوط من الاحتمالات السلبية لأوضاع سوق النفط لأطول من المدى القصير، كما تناول التقرير في عدده الأخير الصادر أمس، قضايا السكان والعمالة - يونيو 2022، و"الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة- أغسطس 2022، إضافة إلى نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2022، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

1. اجتماع "أوبك+" واحتياطي الطوارئ

قراءة في قرار "أوبك+" الذي اتخذته في اجتماع جدة يوم الإثنين الفائت الموافق 05/09/2022 تعكس كم هي عالية حالة عدم اليقين، فالقرار بخفض انتاجها نحو 100 ألف برميل يومياً جاء ليمحو قرار زيادة مماثلة لشهر سبتمبر الجاري. حالة التذبذب الحاد في أسعار النفط مع اتجاه هبوطي ناتجة عن متغيرات لا سلطة لأوبك ولا لغيرها عليها، فالحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية جاءت في وقت لم يتعاف فيه اقتصاد العالم من اضطرابات سابقة، فأدى إلى انكماش الاقتصاد الصيني في الربع الثاني من العام ومعه هبط معدل الطلب على النفط لديها، ولعل الأهم، هو التوقعات المتشائمة لاحتمالات أداء الاقتصادات الرئيسية.

خلال تلك الفترة، بلغ أعلى سعر لبرميل مزيج برنت نحو 133.18 دولارا أمريكيا بتاريخ 8 مارس 2022، وبلغ مستواه الأدنى نحو 95.06 دولارا بتاريخ 22 أغسطس 2022، الفارق نحو 38.12 دولارا وخلال فترة عدة أشهر فقط، ذلك ما تمثله علاوة المخاطر التي تناقصت بمرور الزمن.

وعلاوة المخاطر، سواء كانت لأسباب جيوسياسية أو اقتصادية، قد ترتفع وقد تنخفض، وبشكل كبير، عند استفحال أو زوال مبرراتها، والتعامل معها يفترض أن يأخذ في اعتباره بأنها حالة استثنائية. وعالم اليوم مختلف عن عالم ارتفاع أسعار النفط بسبب حظر تصديره للغرب خلال حرب أكتوبر عام 1973، وكذلك مختلف عن ارتفاع عام 1979 بعد نجاح الثورة الإيرانية، فالتقدم التكنولوجي في قطاع النقل بات كبيرا، وحتى بعد تلك الحالتين، انخفضت أسعار النفط وانتاجه بحدة بعد أقل من عقد من الزمن.

غرض تلك المقدمة هو التذكير بما حدث في الكويت في صيف عام 2020، عندما اختلف وزير المالية مع وزير النفط على منصات التواصل الاجتماعي على 7 مليارات دينار كويتي وكانت أرباحا محتجزة لدى مؤسسة البترول الكويتية، أرادها وزير المالية حالاً حتى لا يعجز عن سداد الرواتب والأجور. ودخلت الحكومة يومها في ما هو أقرب إلى العراك مع مجلس الأمة عندما قدمت مقترحاتها بطلب السماح لها بالسحب من احتياطي الأجيال القادمة، أو اللجوء إلى الاقتراض من السوق العالمي لمواجهة حريق السيولة.

اليوم، وبسبب ظروف العالم الاستثنائية المذكورة، قدرنا في الشال احتمال تحقيق الموازنة العامة للسنة المالية 2022/2023 فائض يفوق قليلاً عشرة مليارات دينار كويتي، ومع الهبوط الأخير لأسعار النفط، ربما يبدأ الفائض المقدر بالتناقص، ولكنه يظل كبيراً، ومعه بدأت مؤشرات العودة لانفلات السياسة المالية، وبدأت وعود من مستويات حكومية عالية بالمكافآت والبدلات غير المرتبطة بالإنتاجية وإنما بغرض شراء الولاءات.

تلك مجرد إشارة حكومية غير ذكية لبدء "حراج" مماثل في حقبة انتخابات نيابية وما يلي نتائجها، بينما يفترض أن ما يحدث هو تحويل معظم إيرادات علاوة المخاطر الاستثنائية والمؤقتة على أسعار النفط" إلى "احتياطي طوارئ" يجنب البلد أزمة اختناق السيولة المماثلة لحريقها في صيف 2020، إضافة إلى ضرورة التحوط من الاحتمالات السلبية لأوضاع سوق النفط لأطول من المدى القصير، وهي حتماً قادمة.

2. السكان والعمالة - يونيو 2022

أصدرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية آخر البيانات التفصيلية عن إحصاءات السكان والعمالة في نهاية يونيو 2022، ولم تصدر البيانات التفصيلية لنهاية عام 2021، وتوضح أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ في نهاية يونيو 2022 نحو 4.464 مليون نسمة، وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نمواً بنحو 1.8 % مقارنة مع نهاية عام 2021 البالغ 4.386 ملايين نسمة "4.217 ملايين نسمة وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء"، أي بنمو سنوي متوقع بحدود 3.6 %. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق تراجعاً بنسبة 6.1- % في عام 2021 مقارنة بتراجع بنحو 2.2- %، في عام 2020. وبلغ الارتفاع المطلق خلال نصف عام نحو 78.7 ألف نسمة، وكان التراجع المطلق لعام 2021 بكامله نحو 285- ألف نسمة.

وزاد عدد السكان الكويتيين خلال النصف الأول من عام 2022 بنحو 13.4 ألف نسمة، أي بنسبة نمو بنحو 0.9 % "1.8 % المعدل السنوي المتوقع" ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.502 مليون نسمة، وتراجعت نسبة الكويتيين قليلاً من جملة السكان من نحو 33.94 % في نهاية عام 2021 إلى نحو 33.65 % وفق الأرقام الأخيرة. ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 765.6 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 736.5 ألفاً. وارتفع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 65.3 ألف نسمة، أي بمعدل ارتفاع قاربت نسبته 2.3 %، وبلغ عددهم نحو 2.963 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2011 - يونيو 2022 بلغ نحو 1.8 %.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.64 مليون عامل أي ما نسبته نحو 59.2 % من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 31.5 % من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو 73.3 %. وعند مقارنتها مع نهاية يونيو 2021، فقد ارتفعت نسبة العاملين الكويتيين من مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 16.3 % إلى نحو 17.9 % في يونيو 2022، وارتفعت قليلاً نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 50.8 % في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بعد أن كانت عند 49.8 % في نهاية يونيو 2021، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث من جملة العمالة في الكويت نحو 29.5 %. وارتفع عدد العاملين الكويتيين بنحو 17.6 ألف عامل ليبلغ عددهم نحو 473.3 ألف عامل، مرتفعاً من نحو 455.7 ألف عامل في نهاية يونيو 2021. وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 372.9 ألف عامل، أي ما نسبته 78.8 % من إجمالي عدد العاملين الكويتيين. وارتفع عدد الوظائف للكويتيين خارج القطاع الحكومي بنحو 13.6 ألف وظيفة، وبنسبة نمو ملحوظة بلغت 21.9 % مقارنة بنهاية يونيو 2021. ويعتقد أن بطالة الكويتيين السافرة قد تراجعت إلى نحو 24.5 ألف عامل، أي ما نسبته 5.2 % من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في نهاية يونيو 2022 مقارنة بنحو 32.9 ألف عامل أو ما نسبته 7.2 % في نهاية يونيو 2021. وبلغ إجمالي عدد العاملين "كويتيين وغير كويتيين" في القطاع الحكومي نحو 484.1 ألف عامل أي ما نسبته 10.8 % تقريباً من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين من العاملين في القطاع الحكومي نحو 77 %.

3. الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - أغسطس 2022

كان أداء شهر أغسطس موجباً لغالبية الأسواق المنتقاة، حيث حققت خلاله 8 أسواق مكاسب، بينما حققت 6 أسواق خسائر مقارنة مع أداء شهر يوليو. وبانتهاء شهر أغسطس، انتهت الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري بحصيلة إيجابية لغالبية الأسواق أيضاً، إذ بلغت الأسواق الرابحة 8 أسواق، ضمنها احتلت أسواق إقليم الخليج المراكز السبعة الأولى، بينما بلغ عدد الأسواق الخاسرة 6 أسواق مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت.

أكبر الرابحين في شهر أغسطس كان السوق الهندي بمكاسب بحدود 3.4 %، ليصبح أقل الرابحين منذ بداية العام بنحو 2.2 %. ثاني أكبر الرابحين خلال أغسطس كان سوق دبي بمكاسب بنحو 3.2 %، لتصبح جملة مكاسبه نحو 7.7 % مقارنة مع نهاية العام الفائت. وحقق سوق أبوظبي ثالث أعلى المكاسب خلال أغسطس بنحو 2.2 %، ولكنها كانت كافية لنقله إلى المركز الأول ضمن قائمة الرابحين بمكاسب بنحو 16.3 % مقارنة مع نهاية العام الفائت. ويتبعهم في مكاسب شهر أغسطس، بورصة مسقط والسوقان الياباني والسعودي بنحو 1.2 %، 1.0 % و0.69 % على التوالي، ومن ثم بورصة البحرين بنحو 0.66 %. وحققت بورصة قطر أقل المكاسب خلال أغسطس وبنحو 0.4 %، لتصبح ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام وبنحو 15.5 %.

أكبر الخاسرين في شهر أغسطس كان السوق الفرنسي بخسائر بحدود 5.0- %، وبذلك أصبح ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 14.4- %. ثاني أكبر الخاسرين خلال أغسطس كان السوق الألماني بنحو 4.8- %، هذه المكاسب جعلته يستقر في قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 19.2- % مقارنة مع نهاية العام الفائت. وحقق السوق الأمريكي ثالث أكبر الخسائر خلال أغسطس بنحو 4.1- %، أي ارتفعت خسائره منذ بداية العام إلى نحو 13.3- %. ويتبعهم في خسائر شهر أغسطس، السوق البريطاني والصيني بنحو 1.9- % و1.6- % على التوالي، ومن ثم بورصة الكويت بأداء سلبي طفيف وبنحو 0.1- %، ولكنها ظلت رابع أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 9.5 %.

وقرار الفائدة للبنوك المركزية الرئيسية يحل خلال الشهر الجاري، وأهمها قرار 21 سبتمبر للفيدرالي الأمريكي، وكانت خسائر البورصات في أواخر شهر أغسطس ناتجة عن تصريح متشدد لرئيس البنك حول احتمال زيادة كبيرة وربما متكررة لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي. ولم تكن أخبار أوروبا أفضل حول تهديدات التضخم واحتمال فرض عقوبات متبادلة وباهظة التكلفة على طرفي العداء، روسيا وأوروبا الغربية، ولم يكن حال الاقتصاد الصيني أفضل. لذلك، نتوقع أداء متذبذباً مع إتجاه هبوطي لمعظم بورصات العالم الرئيسية والناشئة، وما لم تكن خسائر تلك البورصات كبيرة، قد تحتفظ بورصات الخليج بمسارها الإيجابي أو السلبي الطفيف.

4. نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2022

أعلن البنك الأهلي المتحد "الكويت" نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح "بعد خصم الضرائب" بلغ نحو 20.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.2 مليون دينار أي ما نسبته 12.3 % مقارنة بنحو 18 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي. إذ انخفض الربح التشغيلي للبنك "قبل خصم المخصصات" بنحو 2.1 مليون دينار أو بنحو 6.9 %، بينما كان الانخفاض لجملة المخصصات بنحو 4.4 مليون دينار وبنسبة 40.1 %.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً طفيفاً بقيمة 20 ألف دينار أو ما نسبته 0.04 %، وصولاً إلى نحو 46.36 مليون دينار مقارنة بنحو 46.34 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند أرباح تحويل عملات أجنبية بنحو 2.8 مليون دينار وبنسبة 252.3 %، وصولاً إلى نحو 3.9 مليون دينار مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 486 ألف دينار بنسبة 1.3 %، وصولاً إلى 38.18 مليون دينار مقابل 38.67 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. وانخفض أيضاً، بند صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.16 مليون دينار وبنسبة 95.2 %.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 2.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.5 %، وصولاً إلى نحو 18.6 مليون دينار مقارنة بنحو 16.5 مليون دينار في النصف الأول من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 40.2 % بعد أن كانت نحو 35.7 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 4.4 ملايين دينار أو ما نسبته 40.1 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 6.5 مليون دينار مقارنة بنحو 10.9 مليون دينار. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح حين بلغ نحو 43.7 % من جملة إيرادات التشغيل بعد أن بلغ نحو 38.9 % خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.712 مليارات دينار، بارتفاع بلغت نسبته 3 % وقيمته 138.4 مليون دينار، مقارنة بنحو 4.573 مليار دينار بنهاية عام 2021، وارتفع بنحو 6.2 % أو ما قيمته 274.4 مليون دينار عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2021 عندما بلغ نحو 4.437 مليار دينار. وسجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بلغ قدره 67.8 مليون دينار ونسبته 2 % ليصل إلى نحو 3.410 مليار دينار "72.4 % من إجمالي الموجودات" مقابل 3.342 مليار دينار "73.1 % من إجمالي الموجودات" كما في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 238.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.5 %، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ آنذاك ما قيمته 3.172 مليار دينار "71.5 % من إجمالي الموجودات". وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.4 % مقارنة بنحو 86.5 %. وارتفع أيضاً، بند استثمار في أوراق مالية بنحو 78.6 مليون دينار وبنسبة 20.6 %، حين بلغ نحو 459.5 مليون دينار "9.8 % من إجمالي الموجودات" مقارنة مع نحو 380.8 مليون دينار "8.3 % من إجمالي الموجودات" كما في نهاية العام السابق. وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نجده قد حقق ارتفاعاً أيضاً بنحو 86.6 مليون دينار أي بنسبة 23.2 %، حيث بلغ حينها نحو 372.9 مليون دينار "8.4 % من إجمالي الموجودات".

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك "من غير احتساب حقوق الملكية" قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 132.5 مليون دينار أي ما نسبته 3.4 %، لتصل إلى نحو 4.059 مليارات دينار مقارنة بنحو 3.926 مليار دينار بنهاية عام 2021. وارتفعت المطلوبات بنحو 308.5 مليون دينار أي بنسبة 8.2 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت عندما بلغ نحو 3.750 مليار دينار. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.1 % مقارنة بنحو 84.5 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه "ROE" إلى نحو 8.6 % مقارنة بنحو 8.0 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك "ROC" ليصل إلى 16.6 % قياساً بنحو 15.9 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك "ROA" إلى نحو 0.9 % مقارنة بنحو 0.8 %. وكذلك ارتفعت ربحية السهم الواحد "EPS" إلى نحو 7.4 فلس مقابل 7.2 فلس للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد "P/E" نحو 18.7 ضعف مقارنة بنحو 20.8 ضعف "أي تحسن"، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد "EPS" بنحو 2.8 % مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم وبنحو 7.4 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية "P/B" نحو 1.5 مرة مقارنة بنحو 1.6 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام "مؤشر الشال". وكانت قراءة مؤشر الشال "مؤشر قيمة" في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 678.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 9.4 نقطة ونسبته 1.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 55.2 نقطة أي ما يعادل 8.9 % عن إقفال نهاية عام 2021

الحكومة دخلت يومها في عراك مع المجلس عندما طلبت السماح لها بالسحب من "احتياطي الأجيال" أو اللجوء إلى الاقتراض

مؤشرات العودة لانفلات السياسة المالية بدأت ومعها وعود حكومية بالمكافآت والبدلات المرتبطة فقط بـ "شراء الولاءات"

تعداد السكان والعمالة في الكويت من 2011 إلى يونيو 2022

الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية جاءتا في وقت لم يتعافِ فيه اقتصاد العالم من اضطرابات سابقة

4.464 ملايين نسمة عدد السكان الإجمالي في الكويت بنهاية يونيو 2022 بنمو قدره 1.8 ٪ في نصف عام

عدد السكان الكويتيين زاد خلال النصف الأول بـ 13.4 ألفا ليبلغ الإجمالي 1.502 مليون نسمة

20.2 مليون دينار صافي أرباح حققها البنك الأهلي المتحد عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠٢٢/٠٩/٠٨	يوم الخميس ٢٠٢٢/٠٩/٠١	الفرق %	إقفال 2021	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	789.6	797.5	(1.0)	726.6	8.7
2	بنك الخليج	288.4	291.8	(1.2)	226.7	27.2
3	البنك التجاري الكويتي	500.5	505.7	(1.0)	517.0	(3.2)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.4	245.4	0.0	174.6	40.5
5	بنك الكويت الدولي	252.1	250.9	0.5	246.1	1.6
6	البنك الأهلي المتحد	347.1	350.9	(1.1)	374.2	(7.3)
7	بنك برقان	325.0	329.2	(1.3)	323.7	0.4
8	بيت التمويل الكويتي	3,662.6	3,752.0	(2.3)	3,129.4	17.7
	القطاع البنكي	798.6	808.6	(1.2)	719.4	11.0
9	الشركة الكويتية الدولية	144.4	145.1	(0.5)	148.7	(2.9)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	287.7	294.9	(2.4)	339.3	(15.2)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	353.6	357.4	(1.1)	275.6	28.3
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	545.1	536.2	1.3	491.2	10.9
13	شركة أسواق للتجارة والاستثمار	127.1	132.5	(4.1)	143.5	(11.4)
	القطاع الاستثماري	267.5	268.8	(0.4)	262.1	6.1
14	شركة الكويت للتأمين	107.8	104.7	3.0	85.3	26.4
15	مجموعة الخليج للتأمين	890.2	890.2	0.0	928.4	(4.1)
16	الشركة الأهلية للتأمين	228.5	228.5	0.0	209.1	9.3
17	شركة وربة للتأمين	113.5	117.9	(3.7)	136.9	(18.3)
	القطاع التأميني	272.3	271.1	0.4	264.7	2.9
18	شركة عقارات الكويت	228.6	234.4	(2.4)	338.4	(32.4)
19	شركة العقارات المتحدة	169.3	167.2	1.3	153.8	10.1
20	الشركة الوطنية العقارية	580.0	594.7	(2.5)	676.1	(14.2)
21	شركة المصاريف العقارية	1,992.7	1,992.7	0.0	2,136.0	(6.7)
	القطاع العقاري	333.9	338.4	(1.3)	389.0	(14.2)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	359.7	372.0	(3.3)	265.5	35.5
23	شركة أسمنت الكويت	340.7	352.3	(3.3)	346.2	(2.2)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	556.0	577.9	(3.8)	348.1	59.7
	القطاع الصناعي	308.2	319.0	(3.4)	234.3	31.5
25	شركة أسمدة الكويت الوطنية	561.8	561.8	0.0	553.6	1.5
26	شركة جيتي للخدمات البترولية	6,287.4	6,360.0	(1.1)	6,135.5	2.5
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,096.8	1,134.3	(3.3)	1,118.6	(1.9)
28	شركة مشروعات القابضة (شركة قابضة)	40.2	41.6	(3.4)	47.6	(15.6)
	القطاع الخدمي	1,794.0	1,831.7	(2.1)	1,779.6	0.8
29	شركة علي وغانم القابضة	113.3	114.2	(0.8)	151.7	(25.3)
	القطاع الأجنبي	442.3	442.3	(0.0)	461.6	(2.1)
30	شركة أ. جيوان للاستثمارات الجامعة (شركة قابضة)	691.6	684.3	1.1	641.6	7.8
	الشركات غير الكويتية	180.9	180.9	0.2	178.4	1.4
	مؤشر السوق العام	675.0	687.4	(1.8)	622.9	8.9

جدول مؤشر الشال لعدد 30 شركة مدرجة في بورصة الكويت